المبحث الأول: تأمين الصادرات:

إن عمليات تأمين قروض التصدير كانت تتم في السابق من قبل "الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين" (CAAR)، وكذا "الشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة" (CAAT)، إلا أن هذين الشركتين لم تحققا ما كان مرجوا منهما في مجال تأمين القرض عند التصدير، حيث لم تتجاوز نسبة العمليات المنجزة في إطار تأمين القرض عند التصدير إلى إجمالي العمليات المنجزة في هذين الشركتين نسبة 00,05 % في أحسن الأحوال، ويرجع هذا نتيجة عدة أسباب منها: ضعف الصادرات غير النفطية، غياب مصلحة فعالة للاستعلامات، عدم وجود طاقم مؤهل لعمليات تأمين القرض عند التصدير وأخيرا إلى عدم تعويض السلطات العمومية الجزائرية للأخطار السياسية.

ولكن ومنذ سنة 1996 فقد وكل أو عهد بعملية تأمين القرض عند التصدير في الجزائر بشكل حصري وأساسي للشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات "CAGEX".

المطلب الأول: الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات "CAGEX":

"Compagnie Algérienne d'assurance et de garantie des exportations"

سنحاول التطرق إليها من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: نشأتها:

لقد تم إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات بتاريخ 03 ديسمبر من سنة 1995 بموجب عقد توثيقي .

وطبقا للمادة رقم 04 من الأمر رقم 06/96، والصادر بتاريخ 10 جانفي 1996، فقد وكل أو عهد بتأمين قرض التصدير للشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، وهذا لتأمين ما يلي :

1- لحسابها الخاص، حيث تستعمل أموالها الخاصة عند تغطية الأخطار التجارية فقط، وبالتالي فإنها تستفيد من الأقساط المدفوعة لصالحها؛

2- لحساب الدولة، وتحت رقابتها أيضا:

* الأخطار السياسية؛
* أخطار عدم التحويل؛
* الأخطار الكارثية.

حيث تستعمل في هذه الحالة أموال الدولة عند تغطية الأخطار الوارد ذكرها أعلاه، وتوجه بذلك العوائد نحو خزينة الدولة، في حين تستفيد هي بنسبة 05 % فقط من هذه العوائد.

ثم بعد ذلك تم اعتمادها بمرسوم تنفيذي رقم 235/96، والصادر بتاريخ 02 جويلية سنة 1996، والمحدد لشروط وإجراءات تسيير الأخطار المغطاة من خلال تأمين قرض التصدير .

أما عن صفتها القانونية فهي عبارة عن شركة بالأسهم ذات رأس مال يقدر بـ 670.000.000 دج، موزعة بحصص متساوية (10%) على جميع المساهمين، حيث يساهم في هذه الشركة خمسة (05) بنوك وخمس (05) شركات تأمين، ويمكن استعراضها من خلال الجدول أدناه :

جدول رقم (1)

البنوك وشركات التأمين المساهمة في الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)

البنـــــــــوك	شركـــات التأميـــن
1 -بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"	1- الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين "CAAR"
2 -بنك التنمية المحلية "BDL"	2- الشركة الجزائرية للتأمين الشامل "CAAT"
3 -بنك الجزائر الخارجي "BEA"	3- الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR"
4 -البنك الوطني الجزائري "BNA"	4- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي "CNMA"
5 -القرض الشعبي الجزائري "CPA"	5- الشركة الجزائرية للتأمين "SAA"

الفرع الثاني: أهدافها:

تتمثل أهداف الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات "CAGEX" في :

1. تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير؛
2. ضمان الدفع في حالة التمويل؛
3. تأسيس بنك المعلومات في المجال الاقتصادي؛
4. مساعدة وتشجيع المصدرين لترقية الصادرات الجزائرية غير النفطية؛
5. تعويض وتغطية الديون أو المستحقات في الخارج؛
6. تعويض المؤمن (المصدر) على عواقب الانقطاع أو التوقف النهائي لسوق التصدير؛
7. التغطية الجزئية للمصاريف اللازمة للبحث عن الزبائن في الخارج؛
8. بيع المعلومات التجارية للمستوردين (المشترين) والمؤمنين.

كما يجب أن نشير هنا أيضا، إلى أن "CAGEX" قد قامت بفتح فروع لها في كل من ولايتي وهران وعنابة، وهذا لتسهيل عمليات الضمان للمؤسسات المصدرة من خلال تقريب فروع هذه الشركة لكل من ولايات الشرق والغرب، كما قامت هذه الشركة أيضا برفع رأسمالها الاجتماعي، وطرحت وثائق تأمين جديدة، وأنشأت موقعا لها على شبكة الإنترنت، وهذا كله من أجل تسهيل عمليات ضمان ائتمان الصادرات لمختلف المصدرين في مختلف أنحاء الوطن.

الفرع الثالث: طريقة التسجيل في التأمين لدى شركة "CAGEX":

يمكن التسجيل في تأمين القرض عند التصدير لدى شركة "CAGEX" لكل شخص مادي أو معنوي في الجزائر، حيث أن الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات "CAGEX"، تقوم باقتراح مجموعة من وثائق التأمين، وتتمثل هذه الوثائق في :

أ. الوثيقة الشاملة: وتشمل تغطية الخطر التجاري أو السياسي، والذي ينتج عن طريق تصدير السلع والخدمات المنجزة من قبل عدة زبائن؛

ب. الوثيقة الشخصية: وتغطي الخطر التجاري و السياسي، الناتج عن تصدير السلع والخدمات، ولكن من قبل زبون واحد؛

جـ. وثيقة تأمين قرض المشتري: وتسمح هذه الوثيقة بضمان الدفع للبنك (ضمان التمويل) في حالة خطر القرض، وضمان للمصدر في حالة خطر التصنيع؛

د. وثيقة تأمين المعارض والتظاهرات: وتسمح هذه الوثيقة بتغطية خطر عدم إعادة التجهيزات المعروضة، وخطر عدم تحويل المداخيل الناتجة عن عمليات البيع في إطار التظاهرات التجارية؛

هـ. وثيقة تغطية القروض: وترتبط هذه التغطية بالقروض الموجودة في حوزة المتعاملين الجزائريين على المشترين الأجانب، وكذا القروض الموجودة في حوزة الأجانب على المشترين الجزائريين؛

و. بيع المعلومات الاقتصادية والتجارية: وتعني إعطاء المصدرين الجزائريين لمعلومات حول الزبائن الأجانب، وكذا مدى قدرتهم على الدفع والوفاء بالتزاماتهم.

الفرع الرابع: نسبة التأمين:

تقوم الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات "CAGEX" بتغطية أو تأمين 90 % من مبلغ الصفقة (مبلغ العقد)، ويتوزع هذا التعويض (التأمين) بالتفصيل كما يلي:

- ✓ 80 % من المبلغ غير المدفوع المؤمن، يتعلق بالمخاطر التجارية؛
- ✓ 90 % من المبلغ غير المدفوع المؤمن، يتعلق بالمخاطر السياسية.

الفرع الخامس: تكاليف التأمين:

تتغير نسب المنح أو العلاوات حسب عدة عوامل وأيضا حسب تقدير المخاطر، ويمكن توضيح هذه العوامل في النقاط التالية:

- ✓ مبلغ رقم الأعمال الناتج عن التصدير؛
- ✓ نوعية المشتري أو المستورد الأجنبي؛
- ✓ كيفية أو طريقة التسديد (ضمان بنكي، التحويل الحر، الإعتمادات المستندية .....الخ)؛
- ✓ مدة القرض؛
- ✓ خطر البلد؛

كما قد تتغير هذه النسب في العادة، من 80 % إلى 90 % للمبلغ المضمون والمؤمن بالنسبة للعمليات قصيرة المدى.

المطلب الثاني: تطور محفظة "CAGEX" لتأمين رقم أعمال الصادرات غير النفطية:

سنحاول من خلال هذا العنصر، التعرف على تطور محفظة "CAGEX" لتأمين رقم أعمال الصادرات غير النفطية، خلال السنوات من 1997 وإلى غاية 2009، محاولين بذلك تحليل كل المؤشرات والأرقام المتعلقة بذلك، لكن أن ننسى أيضا التعريج على تطور محفظة "CAGEX" من عمولات تأمين رقم أعمال الصادرات غير النفطية، وتحليلها هي الأخرى أيضا.

جدول رقم (2)

تطور محفظة "CAGEX" لتأمين رقم أعمال الصادرات غير النفطية

خلال الفترة (1997- 2009)

الوحدة: 10^3 دينار جزائري

السنوات	الخطر السياسي	الخطر التجاري	المجموع	نسبة النمو %
1997	256 911	605 578	862 489	-
1998	640 518	765 098	1 405 616	62,97
1999	1 394 414	479 924	1 874 338	33,35
2000	1 364 122	590 721	1 954 843	04,30
2001	2 612 975	888 705	3 501 680	79,12
2002	2 822 212	699 265	3 521 478	00,56
2003	1 918 210	1 076 446	2 994 657	- 14,96
2004	1 459 194	724 459	2 183 653	- 27,08
2005	194 130	2 124 307	2 318 437	06,17
2006	-	-	3 800 000	63,90
2007	-	-	7 200 000	89,47
2008	-	-	9 900 000	37,50
2009	-	-	11 300 000	14,14

شكل رقم (01)

تطور محفظة "CAGEX" لتأمين رقم أعمال الصادرات غير النفطية

خلال الفترة (1997- 2009)

الوحدة: 10^3 دينار جزائري

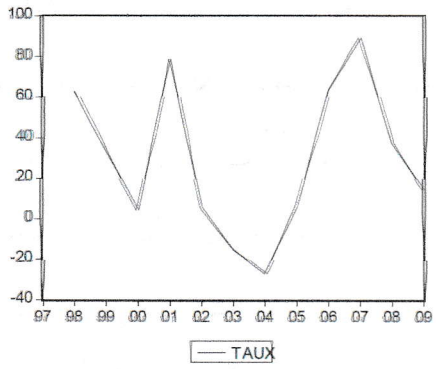

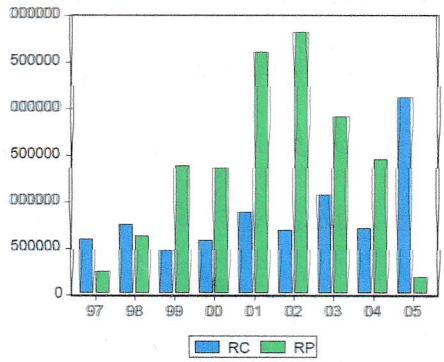

إن أول شيء يمكننا ملاحظته من خلال قراءتنا لأرقام الجدول أعلاه، وكذلك من خلال الشكل البياني، هو هيمنة الأخطار السياسية المؤمنة على نظيرتها من الأخطار التجارية المؤمنة هي الأخرى كذلك، حيث وصلت نسبة الأخطار التجارية المؤمنة في المتوسط خلال السنوات (1997- 2005)، إلى 61,42 % من إجمالي الأخطار المؤمنة، في حين بلغت نسبة الأخطار التجارية المؤمنة في المتوسط لنفس الفترة 38,58 % من إجمالي الأخطار المؤمنة، ولا عجب في هذا، حيث أننا كنا قد أشرنا في بداية حديثنا عن شركة "CAGEX" بأن هذه الأخيرة تقوم بتسيير الأخطار السياسية لصالح الدولة وتحت رقابتها أيضا، حيث أنها تستعمل في هذا أموال الدولة عند تغطيتها لهذه الأخطار، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة تأمين هذه الأخيرة على مجموع الأخطار السياسية المؤمنة، بينما ضعف نسبة الأخطار التجارية المؤمنة يرجع لكون أن شركة "CAGEX" تقوم بتسيير هذه الأخطار (الأخطار التجارية) لصالحها الخاص مستعملة بذلك أموالها الخاصة فقط عند تغطيتها لهذا النوع من الأخطار.

وهذا ما يقودنا للحديث بأن الأخطار المتولدة عن الصادرات والتي تمت تغطيتها من طرف شركة "CAGEX"، كانت في أغلبها ذات طبيعة سياسية.

أما عن أقل قيمة تم تسجيلها في تأمين رقم أعمال الصادرات كانت في سنة 1997 بقيمة 862 489 000 دينار جزائري، ويرجع هذا ربما لحداثة نشاط هذه الشركة -"CAGEX"-، حيث تعتبر هذه السنة هي السنة الثانية فقط لها من حيث النشاط، وربما قد يرجع هذا أيضا إلى جهل وعدم معرفة المصدرين الجزائريين لهذه الشركة.

كما يلاحظ أيضا، أن تأمين قروض التصدير ظلت في الارتفاع من سنة لأخرى، وهذا من سنة 1997 إلى غاية سنة 2002، أين وصل رقم العمال المؤمن إلى 000 478 521 3 دج، ثم بدأت في الانخفاض وخصوصا في السنوات من 2003 إلى غاية 2005، ويرجع هذا بالدرجة الأولى -حسب شركة "CAGEX"- إلى توقيف الصادرات المتجهة نحو دولة العراق الشقيقة -بسبب تعرضها للاحتلال الأمريكي- من جهة، وإلى عدم تحقيق بعض مشاريع التصدير المعتمدة لدى هذه الشركة من جهة أخرى، كما أن الخطر السياسي شهد هو الآخر تراجعا معتبرا في سنة 2003 فاق 32 %، بسبب حالة عدم الاستقرار التي عرفها العراق مما أثر هذا على الصادرات الجزائرية.

ونشير هنا إلى أن الأخطار المؤمنة في سنة 2003 كانت تتعلق بالأساس بالدول التالية :

- ✓ العراق: 99 %؛
- ✓ ليبيا: 00,97 %؛
- ✓ مالي والسنغال: 00,004 %.

إن ما يمكن قوله من خلال هذه النسب أعلاه، هو أن رقم الأعمال المؤمن يرتبط بنسبة عظمى بالصادرات غير النفطية المتجهة نحو دولة العراق الشقيقة، وطبيعي أن تعرض هذا الأخير للاحتلال وعدم الاستقرار سيؤثر لا محالة على قيم رقم الأعمال المؤمن للصادرات غير النفطية في الجزائر، بينما تساهم ليبيا ومالي والسنغال بنسبة أقل من واحد في المئة (01 %).

إلا أنه وبعد نهاية سنة 2005، وابتداءا من سنة 2006 وإلى غاية 2009 شهدت قيم رقم الأعمال المؤمن زيادات هائلة من سنة لأخرى لعل أهمها كان في سنة 2007 حيث فاق معدل النمو في هذه السنة 89 % مقارنة بسنة 2006، أما عن أكبر قيمة فقد تم تسجيلها في سنة 2009، حيث وصل رقم الأعمال المؤمن الناتج عن الصادرات غير النفطية 000 000 300 11 دينار جزائري.

جدول رقم (3)

تطور محفظة "CAGEX" من عمولات تأمين رقم أعمال الصادرات غير النفطية

خلال الفترة (1997– 2009)

الوحدة: دينار جزائري

السنوات	الخطر السياسي	الخطر التجاري	المجموع	نسبة النمو %
1997	11 380 000	2 904 000	14 284 000	–
1998	10 789 000	3 210 000	13 999 000	– 02
1999	14 477 000	4 087 000	18 564 000	32,61
2000	10 076 000	5 484 000	15 560 000	– 16,18
2001	9 219 000	6 401 000	15 620 000	00,38
2002	7 592 967	2 628 242	10 221 209	– 34,56
2003	9 645 833	2 738 540	12 384 373	21,16
2004	30 688 539	4 434 375	35 122 914	183,60
2005	153 566	11 418 073	11 571 640	– 67,05
2006	–	–	–	–
2007	–	–	–	–
2008	–	–	–	–
2009	–	–	–	–

شكل رقم (02)

تطور محفظة "CAGEX" من عمولات تأمين رقم أعمال الصادرات غير النفطية

خلال الفترة (1997- 2009)

الوحدة: دينار جزائري

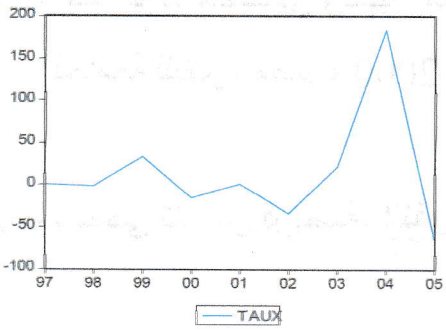

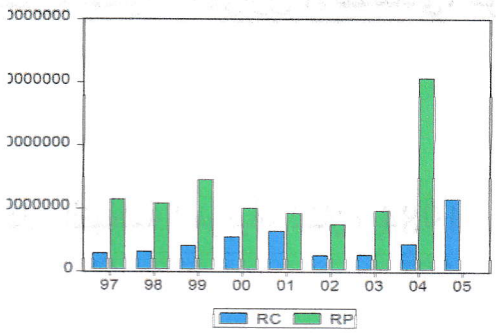

نلاحظ أن هناك انخفاض كبير في قيمة العمولات الإجمالية لسنة 2005، حيث قدرت نسبة الانخفاض هذه بأكثر من 67 % مقارنة بسنة 2004، ويفسر هذا حسب شركة "CAGEX" إلى انتهاء الصفقات التصديرية وتوقف الصادرات نحو العراق الشقيق كما تم ذكر ذلك آنفا.

كما يلاحظ بأن هناك تذبذب كبير في قيمة العلاوات من سنة لأخرى، أي أننا لا نلاحظ ارتفاعا مستمرا ولا انخفاضا متواصلا، إلا أن أكبر قيمة للعمولات قد تم تسجيلها في سنة 2004 حيث بلغت 914 122 35 دينار جزائري، وبنسبة نمو تجاوزت 183 %، أما عن أقل قيمة فقد كانت سنة 2002 حيث بلغت 209 221 10 دينار جزائري، وبنسبة انخفاض عن سنة 2001 فاقت 34 %.

أما عن مجموع علاوات التأمين، فقد سجلت فيها العمولات الناتجة عن الخطر السياسي فيها -خلال هذه الفترة أي (1997- 2009)- نسبة في المتوسط تجاوزت 70 %، للأسباب التي تم ذكرها آنفا، فيما سجلت العمولات الناتجة عن الخطر التجاري نسبة في المتوسط خلال نفس الفترة أقل من 30 %.

المطلب الثالث: تطور تغطية "CAGEX" لأخطار الصادرات:

سنحاول في هذه النقطة استعراض تطور تغطية "CAGEX" لأخطار الصادرات، ونعني هنا بالصادرات غير النفطية، وذلك خلال السنوات (1997- 2009)، وهذا حتى يتسنى لنا معرفة حجم أو نسبة الصادرات غير النفطية المؤمنة من قبل شركة "CAGEX".

أي محاولة معرفة هل أن كل الصادرات غير النفطية يتم تأمينها، أو أن التأمين يتعلق بجزء منها فقط؟، وإذا كانت الإجابة هي هذا الجزء الأخير، فسنحاول بعدها معرفة حصة أو نسبة هذا الجزء المؤمن، ومن ثم البحث عن الأسباب الكامنة وراء ذلك.

ويتم احتساب تغطية شركة "CAGEX" لأخطار الصادرات من خلال قسمة رقم الأعمال المؤمن من قبل شركة "CAGEX" والناتج عن عمليات التصدير على قيم الصادرات غير النفطية، وهذا خلال فترة الدراسة، والممتدة من سنة 1997 وإلى غاية سنة 2009.

وسيتم استعراض كل هذا من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (4)

تطور تغطية "CAGEX" لأخطار الصادرات خلال الفترة (1997- 2009)

الوحدة: 10^3 دينار جزائري

السنوات	مجموع رقم أعمال الصادرات المؤمن	الصادرات غير النفطية	معدل التغطية %
1997	862 489	29 127 000	02,96
1998	1 405 616	21 005 000	06,69
1999	1 874 338	29 344 200	06,38
2000	1 954 843	46 071 100	04,24
2001	3 501 680	49 667 800	07,05
2002	3 521 478	56 192 700	06,27
2003	2 994 657	52 053 500	05,75
2004	2 183 653	60 620 900	03,60
2005	2 318 437	66 548 200	03,48
2006	3 800 000	83 264 800	04,56
2007	7 200 000	92 372 800	07,79
2008	9 900 000	124 994 600	07,92
2009	11 300 000	77 240 434	14,63

شكل رقم (3)

تطور تغطية "CAGEX" لأخطار الصادرات خلال الفترة (1997- 2009)

الوحدة: 10^3 دينار جزائري

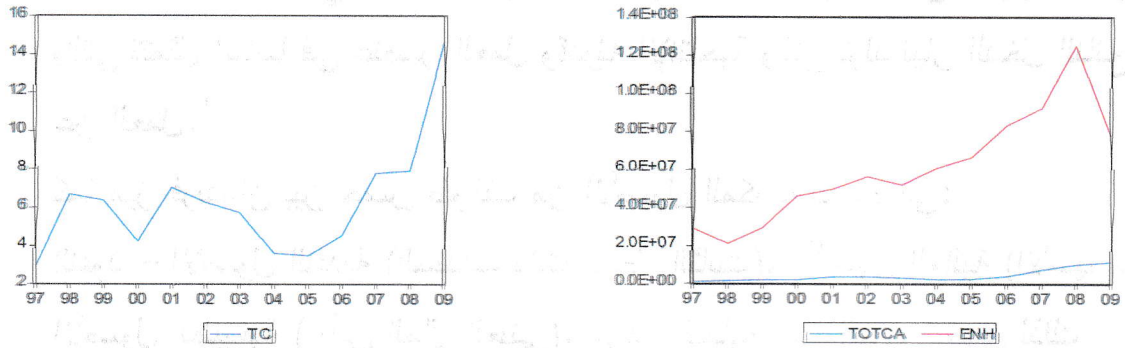

من خلال الجدول والمنحنى البياني أعلاه يمكننا ملاحظة ما يلي:

1- أن هناك تذبذب شديد في نسب تغطية شركة "CAGEX" لأخطار الصادرات، فلا هي بالنسب المرتفعة من سنة لأخرى، ولا بالنسب المنخفضة أيضا من سنة لأخرى، فنلاحظ أن هناك ارتفاعات وانخفاضات في نفس الوقت من سنة لأخرى؛

2- أما عن أقل نسبة تغطية تم تسجيلها خلال كل فترة الدراسة (1997- 2009)، فقد كانت في سنة 1997، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 02,96 %، وربما قد يرجع هذا إلى حداثة نظام التأمين هذا، وعدم معرفة المصدرين به، لكون أن هذه السنة تعتبر هي السنة الثانية لنشاط الشركة -"CAGEX"-؛

3- أما عن أكبر قيمة لرقم الأعمال المؤمن والناتج عن التصدير تم تسجيلها، قد كانت في سنة 2009، حيث تجاوز رقم الأعمال المؤمن قيمة 11 مليار دينار جزائري، وتم خلال هذه السنة أيضا تسجيل أكبر نسبة تغطية لتأمين الصادرات غير النفطية، حيث تجاوزت نسبة التغطية هذه 14,60 %، ويرجع هذا بالأساس إلى ضعف في قيمة الصادرات غير النفطية في هذه السنة (2009) حيث بلغت قيمتها حدود 77 مليار دينار جزائري، مسجلة بذلك انخفاضا هائلا قدر بأكثر من 38 % مقارنة بسنة 2008، والتي سجلت فيها الصادرات غير النفطية قيمة قاربت من حدود 125 مليار دينار جزائري.

4- كما أنه تم احتساب متوسط نسب التغطية لأخطار الصادرات خلال هذه الفترة (1997- 2009)، ووجد أنه مساوي لنسبة 06,25 %، وهذه نسبة ضئيلة جدا، أي يعني أن ما نسبته ستة على مائة (100/6) من الصادرات غير النفطية فقط قد تم تأمينها، أما ما نسبته أربعة وتسعون على مائة (100/94) من الصادرات غير النفطية فهي غير مؤمنة من طرف شركة "CAGEX".

وعليه فإن هذا يخالف صحة الفرضية التي تم افتراضها وهي أن:

"جميع الصادرات غير النفطية يتم أو تخضع للتأمين من طرف شركة "CAGEX".

أي أن الفرضية الصحيحة هي أن جزء فقط، وهو 06,25 % أو ما نسبته ستة على مائة (100/6) من الصادرات غير النفطية فقط يتم تأمينها.

إلا أن هذا لم يمر علينا مرور الكرام، فقد قمنا بالقيام بتربص داخل مقر شركة "CAGEX"، والمتواجدة بحي دالي إبراهيم بالجزائر العاصمة، خلال الفترة من 08 أوت وإلى غاية 13 أوت 2010، قمنا بطرح التساؤل التالي على مسؤولي هذه الشركة، وتمثل هذا السؤال في:

"ما هي الأسباب التي تقف وراء عدم قيام شركة "CAGEX" بتأمين جميع الأخطار أو رقم الأعمال الناتج عن تصدير المنتجات غير النفطية تجاه الأسواق الخارجية ؟!"

وأجابنا مسؤول بهذه الشركة بما يلي :

أن السبب في عدم قيام شركة "CAGEX" بتأمين جميع الأخطار أو رقم الأعمال الناتج عن العمليات التصديرية، أو الصادرات غير النفطية بشكل دقيق، يعود لعدم قيام الدولة أو السلطات الجزائرية بفرض إجبارية تأمين قروض الصادرات.

إن هذا الجواب أثار فضولنا، وقاد بنا إلى طرح سؤال آخر تمثل في:

"ما هي الأسباب الحقيقية التي تقف وراء عدم فرض السلطات الجزائرية لإجبارية تأمين قروض الصادرات، في الوقت الذي نرى فيه بأن أغلب الدول المتقدمة بل وحتى النامية منها، تقوم على فرض إجبارية تأمين قروض الصادرات ؟!"

وقد تمت الإجابة على هذا التساؤل من طرف نفس المسؤول وعلى النحو التالي:

إن الإجابة عن هذا التساؤل، وهو عدم فرض الدولة أو السلطات الجزائرية لإجبارية تأمين قروض الصادرات من طرف المصدرين، يرجع بالأساس إلى تخوف هذه السلطات إلى عدم قيام المصدرين بالنشاط التصديري، في حالة فرض مثل هذا الإجراء، حيث لا يجب أن ننسى هنا أيضا بأن حصة الصادرات غير النفطية هي في حدود 04 % من إجمالي الصادرات .

ويضاف إلى هذا أيضا، بأن السلطات الجزائرية لا ترغب أصلا في تعقيد الإجراءات التصديرية، خوفا من عدم قيام المصدرين باقتحام عمليات التصدير، بل على العكس من ذلك تهدف هذه السلطات إلى القيام بتبسيط إجراءات التصدير، رغبة منها في تحفيز المصدرين والرفع من أو ترقية الصادرات من المنتجات غير النفطية .

ومن وجهة نظرنا، فإن هذا يرجع أيضا إلى تخوف السلطات أو الدولة الجزائرية في حالة فرض إجبارية التأمين على الصادرات، قيام بعض المصدرين باتخاذ إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق أضرار بالاقتصاد الوطني، وخير مثال على هذا هو ما كان يقوم به مصدري التمور حينما كانوا يقومون بأخذها إلى دولة تونس، أين يتم تصديرها انطلاقا من هذه الأخيرة وعلى اعتبار أيضا أنها منتجات ذات منشأ تونسي.